

قياس وتحليل أثر الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017)

م.م. مرتضى حسين لفته البديري و م.م. ضياء عبد ضيدان العنابي
قسم إدارة الأعمال / كلية الكوت الجامعة

المستخلص

إن الإنفاق العام يحتل أهمية كبيرة في الدراسات المالية لذلك فهو يعد الأداة الأهم والأبرز المستخدمة من قبل الدولة من أجل تحقيق التقدم والتطور في المجالات الاقتصادية والمالية، وبذلك فإنه يمكن ملاحظة إن السياسة الانفاقية تعكس وبصورة كبيرة الأهداف المرسومة من قبل الحكومات والتي تهدف من ورائها النهوض بواقع الاقتصاد الوطني لغرض دفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأي بلد، إذ أنها تمثل دراسة لمؤشر النشاط المالي للدولة وأداة من أدواتها التحليلية هذا بالإضافة إلى أنها تقوم بفحص إثاره على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي حيث أنها تشتمل على تحليل كمي ونوعي لحجم النفقات والإيرادات العامة لغرض الحفاظ على وظائفها وتحقيق أهداف الاستقرار والتخصص الأمثل للموارد والنمو الاقتصادي، من هنا فإنه يجب إن توضع سياسة انفاقية متطورة تكون قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة فضلا عن ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالأخص بعد الفشل الذي شهدته نظريات الفكر الاقتصادي التقليدي وما تبعها عنها من نتائج سلبية أدت إلى سوء توزيع الدخل وزيادة حدة البطالة والتضخم وتوالي حدوث وقوع الأزمات. تهدف هذه الدراسة بصورة أساسية إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق العام بشقه الاستهلاكي والاستثماري على أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثل بالتضخم في الاقتصاد العراقي خلال الفترة الزمنية (2003-2017).

Abstract

The public spending is of great importance in financial studies so it is the most important tool and the most used by the state to achieve progress and development in the economic and financial fields, so it can be seen that the policy of spending largely reflect the goals set by the governments, which aims to promote the national economy for the purpose of advancing the development and economic stability of any country, as it is a study of the index of the state's financial activity and a tool of this analytical in addition to that it examines the effects on various sectors of the national economy as it includes the solution this should be based on a sophisticated spending policy that is capable of achieving the desired goals, in addition to the need for state intervention in economic activity, especially after the failure of the theories of thought economic consequences and subsequent negative results have led to poor distribution of income and increased unemployment and inflation and the subsequent occurrence of crises. The main objective of this study is to measure and analyze the effect of the public expenditure policy in the consumer and investment sectors on one of the macro economic variables represented by inflation in the Iraqi economy during the period 2003-2017.

مشكلة البحث:

- 1- تكمن مشكلة البحث في الأثر الذي يمكن أن تتركه السياسة الانفاقية على الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد العراقي وما سوف يتركه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية معقدة.
- 2- تحليل السياسة الانفاقية في الاقتصاد العراقي وما ترتب عليها من أزمات مالية وتدهور في الوضع المالي للاقتصاد.
- 3- بيان اهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي.
- 4- قياس وتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة ووضع التوصيات التي من الممكن أن تساعد في إيجاد الحلول والعلاجات للاختلال في الهيكل الاقتصادي للبلد.

هدف البحث:

- 1- دراسة أثر السياسة الانفاقية على التضخم في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات في هذه الدراسة، يمكن وضع الفرضيتين الآتيتين: -

- يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي إلى زيادة المستوى العام للأسعار.
- يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى تخفيض المستوى العام للأسعار.

أهمية البحث:

- 1- إن السياسة الانفاقية تبين لنا مدى الفاعلية التي يمكن أن تحققها الأهداف الاقتصادية للدولة.
- 2- يمكن أن نستوضح الأثر الحقيقي لطبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم وقياس أثرها.
- 3- تسعى هذه الدراسة إلى معالجة مسألة التضخم وما يمكن أن تتركه من أثر على المجتمع بمختلف فئاته.
- 4- بيان دور الحكومة في مواجهة التضخم من خلال رسم السياسات الانفاقية الصحيحة والتأثير فيه.

منهجية البحث :

من اجل حل الإشكاليات المطروحة وتحقيق صحة الفرضيات تم الاعتماد على أدوات التحليل الكمي في عملية قياس أثر الإنفاق العام على التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2017-2003) وذلك من خلال استخدام اختبار (ديكي فولر) في تحليل العلاقة بين المتغيرات هدف البحث.

المقدمة: -

يعد الإنفاق العام واحدا من أبرز أدوات السياسة المالية الرئيسية التي تقوم الدولة باستخدامها أداة لغرض تحقيق أهدافها وعلى مختلف الأصعدة والمجالات الاقتصادية والمالية، ان لتنوع مجالات تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية دورا كبيرا في تطور مفهوم الإنفاق العام، فمن خلاله يمكن للدولة أن تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم يمكنها أن تترك أثرا بالغا على مستوى الطلب الكلي الذي عن طريقه يمكن أن تعمل على معالجة المشاكل الاقتصادية. ان الإنفاق العام يشتمل على كل ما تدفعه الدولة وبمختلف هيئاتها من نفقات نقدية لغرض الحصول على الموارد اللازمة بهدف القيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة. لقد كان للتقلبات الاقتصادية الأثر البالغ في تغيير مسار النشاط الاقتصادي، إذ إن من أبرز الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها القائمون على وضع السياسة الاقتصادية هو مسألة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومحاولة تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية واستخدام وسائل وأساليب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أهم

هذه الوسائل هو سياسة الإنفاق العام. ففي الآونة الأخيرة نرى أن هناك زيادة كبيرة في حجم الاهتمام بدراسة نظريات الإنفاق العام وذلك مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها فضلا عن زيادة حجم تدخلها في الحياة الاقتصادية و ذلك تبعا إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة عن طريق سياستها الاقتصادية لغرض تحقيق أهدافها الأساسية التي تسعى إليها فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة كافة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطوراً يشابه التطور الذي لحق بدور الدولة لذا نرى أن الحكومة تؤدي دورا مهما وأساسيا في الحياة الاقتصادية للشعوب إذ إنها تقوم بوضع الحلول للمشاكل الاقتصادية المتفشية بالمجتمع ثم يتم معالجة ذلك عن طريق التدخل في السياسة الانفاقية الذي يندرج التضخم كواحد من أهم تلك المشاكل التي يعاني منه اغلب اقتصاديات العالم والدول النامية بصورة خاصة و يدخل العراق من بينها.

الفصل الأول : التأسيس النظري لظاهرتي التضخم النقدي والإنفاق العام

اولا :- التضخم النقدي :

• مفهوم التضخم:

يعد التضخم الاقتصادي واحدا من أبرز المشاكل الاقتصادية المتأصلة في التاريخ الفكري الاقتصادي ذلك بان وجوده كان مرتبطا مع ظهور النظم الاقتصادية التي تدل على وجود الأفكار والمدارس والنظريات، إذ انه من خلال المشاهدة بان ما من حضارة كانت تتميز بنشاط اقتصادي مميز أو نظام نقدي واسع أو كيان مستقل إلا وظهرت فيه بوادر التضخم داخل اقتصاده، من هنا تبرز أهمية التضخم الاقتصادي وبيان أسبابه ومسبباته حيث نشاهد هناك اختلافا فكريا وذهنيا بين المدارس الاقتصادية في مسألة إعطاء تعريف وتفسير محدد وموحد لمفهوم التضخم، فقد عرفة " كاردينر اكلي " على انه الارتفاع المستمر المحسوس في المستوى العام للأسعار(ضياء مجيد الموسوي،1999،ص251) ، واستنادا إلى هذا التعريف فانه لا يعد تضخما في الحالات التي يكون فيها ارتفاع الأسعار بصورة قليلة ومقطعة، كما انه لا يمكن التسليم بان كل ارتفاع في الأسعار يعد تضخما لأنه قد يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يكون هناك تضخم فعلى سبيل التمثيل اذا رافق زيادة الأسعار ارتفاع في جودة السلع والخدمات في الأسواق ومن ثم فإن حدوث زيادة في الأسعار رافقها زيادة المنفعة للمستهلك (وضاح نجيب رجب،2011،ص21)، كما يمكن تعريف التضخم على انه الارتفاع في عناصر الدخل سواء كانت الاجور أو الأرباح، وبهذا فان التضخم الاقتصادي يمكن أن يأخذ مجموعة من الحالات الاقتصادية التي

من ذلك. ان هذا الارتفاع يأتي على اثر ازدياد حجم النفقات التي تحدث بفعل ارتفاع الأسعار، وبهذا فان الاقتصاد سيكون قد دخل في حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار ومن ثم فان الأفراد سيسعون نحو التخلص من النقود من خلال شراء السلع وتلافي ارتفاع الأسعار، وهو يرتبط بسلوك المستهلكين، أما التضخم المرتبط بسلوك المنتجين، فان المنتجين سيعملون على زيادة الإنتاج من اجل التخزين والبيع في المستقبل على أساس ارتفاع أسعارها اكثر فاكثراً، الأمر الذي يترتب عليه توسع في حجم الفجوة بين حجم الطلب المتزايد من جهة، وحجم المعروض المتناقص من جهة أخرى، ومن ثم ارتفاع الأسعار وزيادة حجم الكميات المطبوعة من العملة النقدية وكذلك زيادة سرعة تداول النقود وبالنتيجة فان النقود سوف تؤدي دورا واحدا فقط وهو وسيط للتبادل فقط وفقدان وظيفتها كمخزن للقيمة (سعيد الخضري، 1999، ص211).

3- التضخم المكبوت او المقيد :- لا يعد هذا النوع من التضخم تضخماً بالمعنى المتعارف عليه، وذلك لعدم وجود ارتفاع محسوس في المستوى العام للأسعار، ويظهر هذا النوع على اثر التدخل الحكومي ومحاولة كبح جماح الارتفاع المستمر في الأسعار، ويكون ذلك من خلال عملية مراقبة الأسعار عن طريق استخدام سياسة التسعير من جهة، وكذلك الاجور النقدية والدعم والتقنين "نظام البطاقات" من جهة أخرى الأمر الذي سوف يعمل على تقليل حجم الانفاق على السلع والخدمات وبذلك يمنع حدوث ارتفاعات مهمة في الأسعار.

● اهم المدارس الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم الاقتصادي :-

ان لكثرة الاهتمام في دراسة ظاهرة التضخم كان له الاثر البالغ في تباين الآراء الاقتصادية المفسرة لها وعلى اختلاف الحقب الزمنية وباختلاف المدارس الاقتصادية التي كانت تحاول تسليط الاضواء عليها والتطرق للأسباب المؤدية لها، عموماً فالمدارس الاقتصادية التي قامت بتفسير ظاهرة التضخم كثيراً جداً ومن ابرز تلك المدارس:-

أ- المدرسة الكلاسيكية :- بدء الكلاسيك تحليلهم لظاهرة التضخم عن طريق استخدامهم نظرية كمية النقود التي قاموا بوضعها التي تنطلق من فكرة مفادها ان هناك علاقة ارتباط وثيقة وطردية بين الزيادة التي تحدث في كمية النقود المتداولة وارتفاع المستوى العام للأسعار، فمع زيادة حجم المعروض النقدي سيزداد حجم الطلب على السلع والخدمات ومن ثم سترتفع الأسعار وحدثت المظاهر التضخمية، هذا مع افتراض ثبات العوامل الأخرى كسرعة دوران النقود وحجم المبادلات (ناظم محمد نوري الشمري

من ابرزها الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وكذلك الارتفاع في معدل الدخل والارتفاع في مستوى وحجم التكاليف أما الصورة الأخيرة التي يمكن عليها التضخم فأنها تكون من خلال عملية الإفراط في خلق الأرصدة النقدية. ان هذه الحالات يمكن أن يطلق عليها التضخم على الرغم من انه في واقع الأمر ان هذه الحالات تكون مرتبطة مع بعضها البعض، وان أي تغيير يحصل في واحدة منها فانه لا يمكن أن يؤثر على الأخرى.

● انواع التضخم:

لقد كان لاختلاف الكتاب من علماء الاقتصاد حول اعطاء تعريف موحد لمفهوم التضخم الاثر البالغ في تحديد انواع التضخم فمنهم من يذهب الى تصنيفه على اساس السرعة التي ترتفع بها الاسعار ومنهم من يذهب الى تصنيفها على اساس توقع نسبة الحدوث او قد يصنف على اساس نسبة الظهور والكمون (سامي خليل، 1982، ص624)، ولكن على الرغم من ذلك كله الا ان تقسيم التضخم على اساس سرعة الارتفاع في الاسعار هي الابرز والاهم من بين كل التقسيمات التي من خلالها يمكن ان نقسم التضخم الى ثلاثة انواع هي :-

1- التضخم الزاحف :- ان هذا النوع من التضخم يبدأ بالسير بحركة صعودية متباطئة و متدرجة في المستوى العام للأسعار التي لا يتمخض عنها أي ارتفاعات حادة في الأسعار وإنما يكون الارتفاع بصورة معتدلة ودائمة ومتواصلة حتى مع عدم وجود زيادات في معدلات نمو الطلب الكلي، بل انه في الغالب يحدث خلال فترات تراخي الطلب (عوض فاضل اسماعيل الدليمي، 1990، ص633)، تتراوح نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدلات نسبية بطيئة تقدر بحدود (2 %)، أما بالنسبة للضرر الذي يتركه هذا النوع من التضخم فهناك قسم من الاقتصاديين يهونون من خطورته ولا يرون أنه يشكل خطراً بل على العكس من ذلك، إذ يرونه نافعا ذلك لأنه سوف يشكل دافعا للنمو الاقتصادي، أما القسم الآخر فانهم يرون فيه خطورة على الاقتصاد، ذلك لأنه يكون خارج عن السيطرة ويعمل على تسارع ورفع نسب ومستويات الأسعار، إذ انه سيعمل على استمرارها لمدة طويلة وبذلك يخرجها من كونها تضخماً زاحفاً (مجدي محمود شهاب، 1988، ص87).

2- التضخم الجامح او المفرط :- ان هذا النوع من التضخم على النقيض من النوع الاول من حيث سرعة الارتفاع، إذ يكون ارتفاعه بسرعات فائقة ومعدلات فلكية، الأمر الذي يعمل على فقدان الثقة بالعملة الوطنية وبالنتيجة توجه الافراد نحو محاولة التخلص منها عن طريق شراء السلع والخدمات، اما نسب الارتفاع فتتفوق (50 %) وقد تصل في بعض الحالات الى (100 %) لابل قد تتضاعف إلى اكثر

1988، ص266)، ويمكن عرض نظرية كمية النقود من خلال الصيغتين الآتيتين :-

❖ صيغة ارفينج فيشر " نظرية كمية النقود " :- تعد هذه الصيغة من أهم الصيغ التي قامت بتفسير ظاهرة التقلبات الحاصلة في قيمة النقود التي تشير إلى أن التضخم يحدث على أثر زيادة كمية النقود مستندة إلى جانب عرض النقد، أي أن قيمة النقود تخضع للقوة نفسها التي تخضع لها أي سلعة في السوق، وبذلك تتحدد كمية النقود عند تساوي العرض مع الطلب في نقطة التوازن (ج. إكلي، 198، ص129). ويمكن تمثيلها بالمعادلة الآتية: -

$$MS \cdot V = P \cdot Y$$

❖ صيغة مارشال وبيجو " نظرية الارصدة النقدية :- لقد استطاع اقتصاديو جامعة كامبردج كل من "مارشال وبيجو" من القيام بعملية تحسين للصيغة السابقة وإضافة بعض التعديلات الجوهرية إليها وذلك عن طريق إضافة فكرة الطلب على النقود " أي حجم الارصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات إلى جانب عرضها "، كما أن إضافة السلع والخدمات الجديدة كان باستطاعتها أن تربط بين كمية النقود والناتج القومي، إذ أن كمية النقود تمثل نسبة من الناتج القومي التي تتغير بتغيره وكما في الصيغة الآتية:-

$$MS = P \cdot Y \cdot K$$

ب- المدرسة الكينزية :- لقد قامت المدرسة بانتقاد النظرية الكلاسيكية، إذ يرى كينز أن النقود وسيط للتبادل، كما أنه قام بوضع معادلة الارصدة النقدية (رمزي زكي، 1980، ص53) وكما في الصيغة الآتية $n = p (k + r k')$ إذ أنه افترض ثبات كل من (r, k, k') التي تمثل (نسبة الاحتياطي في البنوك، الودائع في البنوك، كمية السلع الاستهلاكية) ومن ثم فإن حجم التغير في المستوى العام للأسعار يرتبط بعلاقة طردية مع حجم التغير في كمية النقود وهي ضمن ما جاءت به النظرية الكلاسيكية، ولكن الإضافة في هذه المعادلة هو اعتبار النقود مخزناً للقيمة، وانها تؤثر في سعر الفائدة وحجم الاستثمارات. إن تحليل كينز حول موضوع التضخم النقدي ينطلق من تلك التقلبات التي تحصل في العرض الكلي مقابل الطلب الكلي الذي يشتمل على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، وذلك من خلال الاعتماد على فكرة المضاعف والمعدل في إيضاح اتجاهات التضخم بدلا من كمية النقود التي قام الكلاسيك بالتركيز عليها في تفسير التضخم (سامي خليل، 1982، ص115). إن كينز يعزو حدوث ظاهرة التضخم إلى الزيادة في حجم الطلب الكلي " على السلع والخدمات والنقود " مقارنة مع حجم

العرض الكلي وبصورة واضحة ومحسوسة وتكون مستمرة، الأمر الذي يعمل على حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، وهنا يكون فائض الطلب مشتملا على فائض الطلب في سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج اللذين بدورهما سيعملان على حدوث الفجوة التضخمية (علي نبع صايل، 2004، ص13). إن انهيار الكفاءة الحدية لرأس المال خلال فترة ارتفاع التكاليف ومعدلاتها والمنافسة عن طريق عملية الضغط عليها فإن ذلك سيبثعه انهيار وتشاؤم وانتشار البطالة وانخفاض الاستثمار خلال فترة قصيرة من الزمن وبصورة متسارعة بفعل عمل المضاعف الذي يعمل بشكل عكسي ويؤدي إلى رفع سعر الفائدة وزيادة التفضيل النقدي عن طريق التأثير في التوقعات الذي يتبعه حدوث الأزمة (جيمس جوارتيني وريتشارد استروب، 1988، ص306). إذا وبصورة عامة فإن النظرية الكينزية كانت تركز على حالتها التفاوض والتشاؤم لدى المنتجين والمستهلكين على حد سواء من خلال بيان أثر كل من حجم العرض الكلي والطلب الكلي في المستوى العام للأسعار.

• الطرق المستخدمة في قياس التضخم

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك يتضمن هذا الرقم مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي تعكس أبرز وأكثر جزء من الإنفاق الكلي للفرد، فمقدار التغير في الكميات من السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترتين زمنيتين، ومن ثم مدى الانخفاض الحاصل في القدرة الشرائية للنقود، ذلك أن العلاقة بين القوة الشرائية للنقود وكمية السلع والخدمات المشتراة عكسية، فارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود والتغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات بين فترتين زمنيتين، يعبر عنها بالرقم القياسي الذي يمثل التغير الحاصل في قيمة النقود (نبيل الروبي، 1979، ص21-24)، ويتم ذلك بقسمة مجموع أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة كنسبة إلى مجموع أسعار السلع والخدمات في فترة الأساس أو المقارنة (ج. هولتن ولسن، 1990، ص622). وتكتنف هذه الطريقة بعض المآخذ منها كيفية اختيار سنة الأساس وتوفر البيانات الإحصائية الدقيقة والنظرة الواسعة للسلع والخدمات كافة من دون إعطاء أهمية نسبية للسلع المختلفة.

ب- الرقم القياسي لأسعار المنتج يقيس هذا الرقم أسعار السلع عند المراحل المختلفة لعملية الإنتاج، فهناك أرقام قياسية لكل من السلع النهائية والسلع الوسيطة والمواد الأولية، وتعد هذه الأرقام أكثر دقة من الرقم القياسي لكل السلع، فالأسلوب الأخير يؤدي إلى المبالغة في التغيرات

المباشر يتمثل بالسلع والخدمات التي تقوم الوحدات الحكومية المختلفة بشرائها، إذ يعد الإنفاق العام على هذه الموارد من السلع والخدمات المقياس لقيمتها الاقتصادية، أما بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي فإنه يعرف بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة (عبد الكريم صادق بركات، 1987، ص 243). إذ هي عبارة عن مبالغ نقدية يقوم بإنفاقها شخص عام من أجل تلبية حاجات عامة كتقديم الخدمات للموظفين أو شراء السلع والمساعدة في تلبية احتياجات فئة من فئات المجتمع أو إقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (عبد المجيد رشيد التكريتي، 1986، ص 126). من خلال المفاهيم السابقة نرى أن النفقة العامة تتألف من ثلاثة محاور رئيسية تشتمل على:-

1- الإنفاق العام مبلغ نقدي :- ان الدولة او احد تنظيماتها الادارية ومن اجل قيامها بوظيفتها المالية عن طريق الانفاق من اجل تسديد واشباع الحاجات العامة لذلك يجب ان يتوافر هناك مبلغ نقدي، اي ان الدولة ومن اجل اشباعها للحاجات العامة تقوم بعملية الانفاق من اجل الحصول على السلع والخدمات ومنح المساعدات والاعانات الاجتماعية والثقافية وغيرها، وان هذا الانفاق يكون بشكل نقدي، اذا المقصود بالنفقة العامة هو قيام الدولة بدفع نفقاتها بصورة نقدية وليس بصورة عينية (عبد الفتاح عبد المجيد، 1990، ص 43)، أما بالنسبة إلى الموارد غير النقدية التي من خلالها تحصل الدولة على إيرادات وبصورة إجبارية ومن دون مقابل مثل السخرة والاستيلاء او قد يكون مقابل جزء بسيط ومحدد لبعض المزايا العينية كالسكن المجاني لبعض موظفي الدولة فأنها لا تندرج ضمن الصيغة النقدية (مجدى شهاب، 1984، ص 193). من هنا نرى أن الفكر الاقتصادي في الوقت الراهن شهد ارتفاعات في حجم الاستخدام للنقود بدلا من الاستخدام للوسائل العينية وإحلالها محلها من اجل إجراء المعاملات الحكومية لقضاء الحاجات العامة للمجتمع وان هذا الاسلوب له جملة من المزايا التي من ابرزها ما يأتي :-

أ- إحلال مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع في مسألة تقسيم جهودهم المبذولة.

ب- ترصين سياسة مبدأ العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع في عملية توزيع النفقات العامة.

ت- القضاء على العقبات والمشاكل الإدارية عند تنفيذ هذا الأسلوب فضلا عن سهولة المراقبة للأسلوب.

2- الإنفاق العام مقدم من قبل هيئة عامة أو شخص عام :- إن عملية إعداد النفقات العامة يجب أن تصدر من قبل أشخاص القانون العام والمتمثل بالدولة على اختلاف سياساتها وذلك بصفتها صاحبة السيادة وان المبالغ النقدية التي تنفقها

السعرية، فإذا حدث ارتفاع في سعر سلعة معينة، وكانت هذه السلعة تدخل في مراحل صناعية عدّة، فعندما تحتسب الرقم القياسي لسعر هذه السلعة، فإن السلعة السعرية ستكرر بعدد استخدامات هذه السلعة بالمرحل الصناعية المختلفة، وعادة ما تؤدي حركات الأرقام القياسية هذه إلى تغييرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما تمنح فرصة إمكانية التنبؤ مسبقاً بذلك (مايكل إيدجمان، 1999، ص 366-367). وهناك أسلوبان آخران يمكن إيجازهما كما يأتي (مصطفى رشدي شبيحه، 1985، ص 610-611):

1- قياس الفجوة التضخمية

ويقوم هذا الأسلوب باحتساب الفروق بين كميّة السلع والخدمات المنتجة والقوة الشرائية لدى الأفراد، أي الفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي (الإنفاق النقدي بالأسعار الجارية) وحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة وهو ما يُعبّر عنه بالعرض الكلي.

2- معيار فائض العرض النقدي:

ويتم احتساب فائض العرض النقدي من خلال الفرق بين التغيير في عرض النقد والتغيير في الطلب على النقود خلال فترة زمنية محددة. وبموجب الصيغة:

$$I.G.\Delta M_1 - \frac{\Delta GNP}{GNP} * M_1$$

أما معيار الاستقرار النقدي، فهو يستند إلى تحليل المدرسة النقدية وفكرته أن التضخم ينشأ أساساً من الإفراط النقدي، فإذا زاد معدل التغيير في عرض النقد

عن معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي $\frac{\Delta M}{M}$ فهذا يعني وجود فائض نقدي يؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية وحسب الصيغة:

$$\frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y_1}$$

ثانياً :- الإنفاق العام :-

• مفهوم الإنفاق العام :-

من اجل تحليل الإنفاق العام وبيان دوره في الحياة الاقتصادية، لذلك يجب علينا في بادئ الأمر أن نقوم بتوضيح مفهوم الإنفاق العام ومكوناته الرئيسية ومصادره وأهدافه وأشكاله، فالإنفاق العام هو جزء من الإنفاق القومي الذي يتمثل في المدفوعات كافة التي يقوم بها القطاع العام من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيامه بدوره المطلوب في الاقتصاد (جيمس جوارثيني وريتشارد استروب، 1988، ص 230)، إذ ان الإنفاق العام

تحتاج الى تقسيم النفقات العامة لكي يتسنى للجهات المسؤولة تقييم وقياس كفاءة تنفيذ كل برنامج. ان التطور الذي شهده مفهوم الدولة وزيادة تدخلها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية كان له الأثر في زيادة الأهمية حول مسألة تقسيم النفقات العامة نتيجة لازدياد أوجه الإنفاق العام وصوره واختلاف اثاره ومن ثم ظهرت الحاجة الى تطوير هذا التقسيم ذلك لأنها تخدم أغراضا متعددة وأهدافا محددة، لذلك يمكن ان نقسم النفقات العامة الى جملة من التقسيمات النظرية التي من أبرزها:

أ- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :- يقوم هذا التقسيم على أساس طبيعة الوظيفة التي تقوم بها الدولة والتي من خلالها يمكن بيان حجم النشاط الحكومي عن طريق أوجه الإنفاق المختلفة، اذ ان الوظائف الرئيسية تشتمل على الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لذلك فان تقسيم النفقات العامة ستقسم الى ثلاثة أقسام هي النفقات الادارية للدولة والمتمثلة بنفقات الدفاع والامن ونفقات السلطة التشريعية والقضائية وغيرها، اما القسم الاخر فهي النفقات الاجتماعية للدولة الذي يكون الغرض منها تحقيق وتلبية الاغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة بالتأمين الصحي للأفراد، وتوفير امكانية التعليم، واعانة الفئات المحرومة في المجتمع وغيرها من النفقات الاجتماعية التي تشعب الجانب الاجتماعي للمواطنين، اما القسم الاخير فانه يتمثل بالنفقات الاقتصادية للدولة حيث انه يشتمل على كل نفقات الدولة المنفقة لغرض تحقيق اهداف اقتصادية كالمشاركة في النشاطات الاقتصادية عن طريق الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المختلفة فضلا عن الاعانات والمنح الاقتصادية المقدمة من قبل الدولة من اجل زيادة الانتاج (د. خالد شحاذة خطيب، د. احمد زهير شامية، 2008، ص63).

ب- التقسيمات الدورية للنفقات العامة :- ان تقسيم النفقات العامة على اساس دوريتها يقسم الى قسمين هما نفقات عادية ونفقات غير عادية، حيث ان النفقات العادية تتجدد خلال كل فترة زمنية اي انها تتميز بالتكرار والانتظام وتكون بصورة دورية ودائمة وان هذه النفقات يكون من السهل عملية تقديرها ويمكن ان تختلف هذه النفقات من سنة الى اخرى، اما بالنسبة الى النفقات غير العادية فانها تتمثل بالنفقات التي لم يكن متوقع حدوثها والتي لا تحدث بصورة دائمة ودورية اي انها لا تتكرر بصورة عادية ومنظمة ومن ابرز امثلتها النفقات على الحروب والكوارث الطبيعية كالزلازل وغيرها.

ت- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية :- ان النفقات الحقيقية هي النفقات التي تعمل على تنمية الانتاج القومي الجاري، وبصورة مباشرة والتي يمكن ان يطلق عليها ايضا بالنفقات المنتجة، ذلك لان

الدولة تكون من اجل تنفيذ مشاريعها وممارسة مهامها العامة، وذلك من خلال سلطة وسيادة الدولة، من هنا نرى أن النفقات العامة يجب ان يكون اصدارها من قبل شخص عام او من هيئة عامة (مرسي السيد حجازي، 2002، ص319)، اما بالنسبة الى النفقات العامة التي تنفقها الدولة في ممارساتها للأنشطة الاقتصادية التي تكون مقاربة للأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الافراد مثل المشروعات الانتاجية التي تتولاها فأنها تعد نفقة خاصة وليست نفقة عامة (علي جوادي، 2011، ص15).

3- الإنفاق العام يهدف الى تحقيق نفع عام :- ان الهدف من وراء اصدار النفقات العامة يجب ان يكون لغرض تحقيق النفع العام لأفراد المجتمع بصورة عامة واشباع حاجاتهم العامة وتحقيق المصالح العامة فلا يمكن ان نطلق تعبير النفقة العامة على النفقات التي لا يترتب عليها اشباع حاجات عامة او تحقيق نفع عام، وان هذا الامر يرتكز على مبدئين اساسيين اولهما هو ان النفقات العامة ترتكز على مبدأ ان الدولة تقوم باشباع حاجات عامة نيابة عن الافراد وانها تكون ملزمة على تحقيق نفع عام وذلك من خلال اشباع الحاجات العامة، اما المبدأ الثاني فانه يتمثل بمبدأ التساوي بين افراد المجتمع في عملية تحمل الاعباء العامة (د. سنوسي علي، 2016 ص6)، كما ان مفهوم النفع العام شهد توسعا ليشتمل على تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وذلك من خلال تقديم الاعانات النقدية والعينية على العمال والموظفين، او قد يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ذلك من خلال عملية الحد من ظاهرة البطالة وتحقيق التنمية الإقليمية، وذلك عن طريق التوسع في المناطق العمرانية الجديدة (سعيد عثمان ، 2003 ، ص448).

● تقسيمات النفقات العامة :-

ان عملية دراسة وتحليل الإنفاق العام وادارته من قبل الدولة او احدى اجهزتها المختلفة يتطلب تقسيم الهيكل العام للإنفاق لأجل التعرف بأوجهه المختلفة، لذلك نرى أن هناك عددا من التقسيمات التي تدرج تبعا لتعدد معايير التقسيم، وان عملية تحديد تقسيمات النفقات العامة تحظى بأهمية كبيرة ذلك لأنها تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف التي من ابرزها سهولة اعداد وصياغة البرامج المتعلقة بموازنة الدولة اذ ان النفقات العامة تدرج ضمن حساباتها وبالنتيجة يضمن ترتيب تلك الحسابات وبالمحصلة النهائية فان ذلك سيؤدي الى سهولة اعداد وصياغة وتنفيذ البرامج، كما ان هذه التقسيمات تساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية، اذ ان الدولة عند تنفيذ الخطة المالية على سبيل المثال فأنها سوف

ب- اثر النفقات العامة على انتقال عناصر الانتاج :-
ان النفقات العامة تؤثر بالنتائج القومي من خلال انتقال عناصر الانتاج من مكان الى اخر وذلك عن طريق الدور الوظيفي للدولة والذي يهدف الى اشباع الحاجات العامة لذلك يتطلب الامر اعادة النظر في عملية توزيع عناصر الانتاج من اجل المساهمة في تجديد الانتعاش الاقتصادي للبلد، كذلك فان النفقات العامة تؤثر على الانتاج القومي نتيجة لانتقال عناصر الانتاج الى بعض الاستخدامات التي يعزف عنها القطاع الخاص او يكون الاتجاه نحوها بصورة اقل مثل مشاريع البحث العلمي والتدريب والتعليم والصحة وغيرها على اثر ضخامة هذه الاستثمارات وكذلك العراقيل الادارية وقلة الأرباح، وبذلك فان الدولة تتجه نحوها وبالتالي فان لها اثر على الناتج القومي، كما ان توجه الانفاق العام نحو انتاج السلع والخدمات ذات النفع الكبير للمواطنين الامر الذي يزيد من حجم الطلب عليها ومن ثم فان ذلك سوف يحدث اثرا ايجابيا على الانتاج القومي عن طريق انتقال وسائل الانتاج الى هذه السلع والخدمات.

ت- اثر النفقات العامة على القدرة الانتاجية القومية :-
يقصد بالقدرة الانتاجية القومية هي القوى المادية للانتاج والتي تتمثل بالموارد الطبيعية والقوى العاملة ورأس المال الفني والانتاجي، اما بالنسبة الى اثر النفقات العامة على القدرة الانتاجية القومية عن طريق تنمية العامل الانتاجي فانه لا بد من تقسيم النفقات الى قسمين هما نفقات استثمارية " رأسمالية او انتاجية " والتي تستخدم في بناء الرأس المال الاجتماعي ومشروعات البنى التحتية من اجل اشباع حاجات عامة بهدف تكوين رأس مال لأجل الاستثمار، وان هذا النوع من النفقات يؤدي الى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومي، اما القسم الاخر فيتمثل بالنفقات الاستهلاكية او الجارية والتي تعمل على زيادة القدرة الانتاجية القومية كالإعانات الاجتماعية ونفقات التعليم والبحث العلمي والتدريب والصحة والتي تؤدي الى زيادة الانتاج القومي.

ث- أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي :-

ان الطلب الفعلي بصورة عامة يتكون من طلب على اموال الاستثمار والاستهلاك وان حجم الدخل القومي يتوقف على مسالة فرض ثبات القدرة الانتاجية القومية على الطلب الفعلي " اي الطلب المتوقع على كل من الاستثمار والاستهلاك "، وبذلك فان النفقات العامة تشكل جزءا مهما من حجم الطلب الفعلي الذي يزداد مع زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد، كما أن التأثير الموجب للطلب الفعلي على النفقات العامة سوف يؤثر على زيادة حجم الانتاج القومي وحجم التشغيل، وان

الدولة من خلالها سوف تحصل على السلع والخدمات، وان هذه النفقات تقسم الى قسمين (سعيد عثمان، 2003، ص445) الاولى نفقات حكومية رأسمالية حيث تؤثر هذه النفقات في الانتاج القومي عن طريق زيادة مستوى الطلب الفعال ومن ثم الزيادة في حث المنشأة الانتاجية على عملية زيادة الانتاج، اما القسم الاخر فيتمثل بالنفقات الحكومية الاستهلاكية الذي يشتمل على كل مشتريات الحكومة من مستلزمات الانتاج والسلع الاستهلاكية والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة والقيام بالوظائف العامة للدولة والوظائف الادارية بصورة خاصة. اما بالنسبة الى النفقات التحويلية فأنها لا تؤدي الى زيادة الانتاج بصورة مباشرة وانما يكون اثرها من خلال تحويل القوى الشرائية او تحويل مبالغ نقدية بين الافراد والجماعات، اي ان الدولة في عملية الانفاق لا تهدف من ورائها الى اكتساب سلعة او خدمة وانما الغرض من ذلك هو تحقيق توازن بين طبقات المجتمع عن طريق اعادة توزيع الدخل والثروة، اذا انها تأخذ بعض المال من فئات معينة وتوزعه على فئات اخرى دون مقابل وتكون هذه النفقات على شكل اعانات ومساعدات اجتماعية مختلفة كالضمان الاجتماعي والاعانات الاجتماعية الاخرى . ان النفقات التحويلية يمكن ان تقسم الى قسمين نفقات تحويلية اقتصادية التي يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاقتصادي، اما القسم الاخر فيتمثل بالنفقات التحويلية الاجتماعية اذ ان هذه النفقات تدفع نقدا او عينا ومن دون مقابل وتقدم لبعض المشاريع والافراد او طبقات المجتمع من اجل تخفيض النفقات الاجتماعية.

● الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :-

أولاً :- أثر النفقات العامة على الانتاج القومي :-
يشتمل هذا الأثر من خلال جملة من المحاور التي من أبرزها :-

أ- أثر النفقات العامة على قدرة الافراد على العمل والادخار والاستثمار :-

ان الانفاق على المراكز العامة التقليدية كالدفاع والامن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية للإنتاج، ذلك لأنها تعمل على تهيئة الظروف التي يصعب بدونها الانتاج حيث توفر الامن والطمأنينة للأفراد من اجل قيامهم بالنشاط الانتاجي اذ انها تزيد من امكانيتهم على الادخار وكذلك زيادة قدرتهم على الاستثمار في حال وضع تلك المدخرات القابلة للاستثمار في ايدي الهيئات العامة او الخاصة التي تعمل في مجال الاستثمار، وبالنتيجة فأنها سوف تؤثر على قدرة الافراد على العمل وكذلك قدرتهم على الادخار والاستثمار.

رابعاً: - السياسات الانفاقية أثرها على التضخم: -

أ- السياسة الانفاقية وضبط التضخم: - إن السياسة الانفاقية تسعى الى محاولة الحد من ظاهرة التضخم او تخفيضها وذلك من اجل العمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، اذ ان زيادة حجم النفقات العامة هو الذي يؤدي الى نشأت التضخم وتوسعه لذلك فان السياسة الانفاقية تكون من خلال مسألة خفض النفقات العامة، حيث ان ذلك سيترتب عليه انخفاض في الناتج والعمالة اكثر مما عليه في الائتمان (توماس ماير واخرون، 2002، ص 432). يضاف الى ذلك فان سياسة الميزانية لها دور رئيسي وكبير في عملية الرقابة على مسار التضخم وذلك عن طريق الانفاق الحكومي وعلى اختلافه سواء كان انفاقاً استهلاكياً او استثمارياً اذ انه يمكن السيطرة على هذا الانفاق ارتفاعاً او انخفاضاً تبعاً للوضع الاقتصادي في ذلك البلد، ان سياسة الانفاق الحكومي تعمل على صنع عجز او فائض في الميزانية من اجل السيطرة على الضغوط التضخمية هذا مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف والاضاع الخاصة بحركة النشاط الاقتصادي من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الانفاقية (غازي عنابة، 2006، ص 65)، كما ان العجز في الموازنة يمكن ان تقوم الدولة بتحويله وذلك بمسارين اما عن طريق الاقتراض او من خلال الاصدار النقدي الجديد، اما بالنسبة للتضخم فانه يكون من خلال انقاص الانفاق الحكومي، اذ ان الرقابة على الانفاق العام تساهم في زيادة ورفع مستويات الانتاج وبالتالي فأنها سوف تحقق معدلات الطلب الكلي وبالقدر المطلوب من اجل تحقيق المستوى المرغوب به من حجم التوظيف الكامل، من خلال ما تقدم نلاحظ بان السياسات الانفاقية التوسعية تعمل على زيادة معدل الاسعار وان هذا يعود الى طبيعة الهيكل التنظيمي للعملية الانتاجية وبصورة خاصة في الدول النامية التي تطول فيها الفترة الزمنية وذلك من عملية البدء في الانتاج الى نهاية تحققه، كما ان السياسة الانفاقية تعد اداة او وسيلة فعالة يمكن عن طريقها علاج الازمات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال تأثيراتها المباشرة ودورها الفعال في عملية التحكم بالظواهر التضخمية او الانكماشية وذلك من اجل التوصل لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، حيث انها في حالات التضخم فان من الضروري التقليل من حجم الانفاق الحكومي وذلك لغرض تحقيق او توليد فائض في الميزانية، وان هذا الفائض يتبع حجم الفجوة التضخمية التي نهدف الى علاجها (السيد عبد الواحد، 2000، ص 349). إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل في التأثير على

ذلك يتأثر بمدى مرونة الجهاز الانتاجي الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

ثانياً: - أثر النفقات العامة على الاستهلاك: -

يؤثر الانفاق العام على الاستهلاك بصورة مباشرة وذلك عن طريق النفقات العامة الاستهلاكية التي تقوم الدولة بتوزيعها على الافراد وبصورة رواتب واجور تكاد تشمل غالبية الافراد في البلدان الاشتراكية. ان الاثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك يقصد بها تلك الزيادة في حجم الطلب الاستهلاكي، وان هذه النفقات تؤثر في الاستهلاك القومي من خلال قيام الدولة بتوفير السلع الاستهلاكية لبعض افراد المجتمع كأفراد الجيش على سبيل المثال بدلا من توزيع الدخول لهم، اذ انه يعد نوعاً من تحويل الاستهلاك بدلا من قيام الافراد بهذه المهمة، يضاف الى ذلك فانه يمكن ان تقوم الدولة بتوزيع الدخول من مرتبات واجور ومعاشات ومكافأة للموظفين والعمال مقابل ما يقدمونه من اعمال اذ ان الجزء الاكبر يخصص للاستهلاك ومن ثم زيادة درجة الاشباع الامر الذي يعمل على رفع مستوى الاستهلاك القومي.

ثالثاً: - اثر النفقات العامة على توزيع الدخل: -

ان مبدأ العدالة في توزيع الدخل يعد واحداً من ابرز الاهداف الرئيسية التي تسعى الى تحقيقها الدولة، اذ ان الهدف من هذه النفقات هو عملية اعادة توزيع الدخل من حالة اللادعالة الى حالة العدالة حيث ان قدرة الدولة في تحقيق الاشباع الجماعي يقترب من مفهوم العدالة الذي يسعى الافراد للوصول اليه وبالنتيجة فان ذلك يعمل على حدوث تقارب بين فئات المجتمع المتباعدة وحصول نوع من العدالة الاجتماعية ومن اجل تحقيق اعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع لا بد من ان يكون هناك تعاون بين الضرائب والنفقات العامة، حيث ان الضرائب التصاعدية لها دور كبير في عملية استقطاع جزء مهم من الطبقات الغنية ومن ثم يمكن تحويلها الى الطبقات الفقيرة عن طريق النفقات العامة ومن خلال اشكال متعددة كالإعانات والمنح وغيرها ومن هنا يمكن مساعدة الطبقات الفقيرة في تحسين مستوياتهم المعاشية واعادة الدخل لصالحهم، اما بالنسبة الى عملية تقدير درجة اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع فيمكن حسابه من خلال معرفة حجم الالتزام الضريبي الذي يقع على الفرد ومقارنته مع النفقات العامة التي يتلقاها فعندما يكون حجم النفع اكبر من مقدار العبء فان اعادة توزيع الدخل لا يكون صالحاً للأفراد والعكس صحيح.

التضخم الحاصل في المجتمع (سعيد هتات، 2006، ص74)، في مقابل ذلك فإن هذا المبدأ يواجه بعض الاعتراضات التي من أبرزها هو أن الدولة تتحمل الاعباء وذلك من خلال دفعها لنفقات الدين العام والذي يكون على شكل فوائد يحصل عليها الطرف او الجهة المانحة او المقرضة سواء كانت افرادا او مؤسسات، وان الاعتراض على هذه السياسة يكمن من خلال احتفاظ الحكومة بالقروض بصورة فائض خصوصا وان القروض التي يتم توجيهها نحو تحقيق السلع الاستهلاكية والتي لا يترتب على استعمالها اي عوائد تساهم في سداد تلك الالتزامات من خزانتها ومن ثم فان ذلك سوف يترتب عليه اعباء اضافية (سعيد هتات، 2006، ص74). عموما فان السير على هذا المبدأ لا يعمل على التخلص من فجوة التضخم خلال الاجل القصير، وانما قد يتمكن من تحقيق ذلك في الاجل الطويل وبصورة خاصة عندما يتم تشغيل كل هذه القروض وتحويلها لأجل زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد (احمد الجلال، 2006، ص60). ان الفاعلية لهذا المبدأ تتبع مدى الادراك والوعي لدى المدخرين سواء كانوا افرادا او مؤسسات، وكذلك يتبع مستوى الدخل الفردي فضلا عن الحوافز الممنوحة من قبل الدولة من اجل رفع حجم المدخرات من هنا تتبين الاهمية الكبرى لهذا المبدأ في مسالة المحاولة نحو تقليل حجم التضخم وما يترتب على الدولة من اعباء عن طريق دفع الفوائد للمقرضين، ومن ثم يمكن ان نثبت مدى الفاعلية والنجاح لهذا المبدأ وذلك عن طريق حجم الاعباء التي تتحملها الحكومة والذي سيؤدي الى رفع معدلات الضريبة من اجل تقليل حجم الانفاق داخل سوق السلع وخفض الطلب على السلع الامر الذي يترتب عليه انخفاض في حجم الفجوة التضخمية ومستويات الاسعار. ان القروض العامة تقسم الى نوعين رئيسيين هما قروض حقيقية وقروض تضخمية، اذ ان الاولى تعمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ذلك بان هذه القروض تنشأ في الاساس عن طريق عملية من الافراد وكذلك وحدات القطاع الخاص من خلال الاككتاب في سندات القروض العامة وبهذا فان هذه المدخرات ستكون جزءا من القوى الشرائية الحالية في الاقتصاد وبهذا يمكن تحقيق الاستقرار في الاسعار، اما النوع الثاني الذي يتمثل بالقروض التضخمية، فأنها تنشأ في الاساس عن طريق الاقتراض من الافراد والمؤسسات غير المصرفية وذلك عن طريق عملية الاككتاب في سندات القروض العامة، وهذه الادخارات تأتي من خلال الزيادة في كمية النقود الناتجة عن التوسع النقدي او الائتماني (نبيل الروبي، 1984، ص442). ومن ثم فانه من اجل دراسة

مستوى الأسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص، مثل الإعانات الاجتماعية، كما أن تركيز النفقات على الاستهلاك أو الاستثمار يكون له أثر مختلف على الأسعار، فإذا وجهت النفقات للاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب، ويكون مستوى التوازن عند مستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق. أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الاستهلاك، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة الطلب على العرض، لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذ كانت حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج، ولهذا فإن هذا الأثر يتوقف أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي العام، فيكون أثر النفقات العامة على الأسعار قليلا في حالة الركود الاقتصادي، ويكون كبيرا في حالة الازدهار، الذي يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية توسعية في فترات الكساد وانكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي (طارق الحاج، 2009، ص144).



الشكل (1) اثر الانفاق الاستثماري والاستهلاكي على التضخم في الاجل الطويل.
المصدر: من عمل الباحثين.

ب- سياسة القروض الداخلية والخارجية :-
ان الدولة تقوم باستعمال سياسة القروض الداخلية من اجل الحد او تخفيض حجم الانفاق داخل سوق السلع وسحب الفائض من دخل الافراد، وهنا يجب على الدولة ان لا تعمل انفاق هذه القروض في مشاريعها الخاصة او قطاعاتها المختلفة، ولكن الغاية من ذلك محاولة التقليل وبقدر المستطاع من حجم الانفاق العام سواء كان من قبل الافراد او من قبل الحكومة وذلك بهدف المحاولة من تقليل حجم

الفصل الثاني: السياسة الانفاقية واثرها على التضخم في الاقتصاد العراقي (الاطار التطبيقي)

اولا : - تحليل مؤشر الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) و اثره على التضخم

لقد كان للإنفاق العام وتطوره الأثر البالغ في تبدل الرؤى والأفكار الاقتصادية، فيعد ان كانت الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية قائمة على رؤى تنظر الى الإنفاق العام على انه انفاق استهلاكي وانه يقتصر على وظائف الدولة الرئيسية فقط متمثلا بالأمن والدفاع " سياسة الدولة الحارسة " ثم بعد ذلك جاءت المدرسة الكينزية والقائمين عليها بأفكار مغايرة لذلك اذ انها كانت تدعو الدولة الى التدخل في الحياة الاقتصادية وذلك من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية والذي يندرج الإنفاق العام من ضمنها لا بل يعد الابرز من بينها اذ انه يشكل دورا بارزا في تحفيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال النفقات التشغيلية " الاستهلاكية " والمتمثلة بالأنفاق المخصص من قبل الدولة لدفع رواتب الموظفين والاعانات والمدفوعات التمويلية فضلا عن فوائد القروض الحكومية التي تكون قادرة على تهيئة المرتكزات غير المادية لعملية النمو الاقتصادي وذلك من خلال ادامة المرافق العامة والخدمات المقدمة من قبلها هذا بالإضافة الى كونها تدخل في تعزيز راس المال البشري والذي يعد من اساسيات العملية الانتاجية في مجال التعليم وخلق المهارات الفنية، اما بالنسبة للنفقات الاستثمارية فأنها تشتمل على تلك النفقات التي يمكن عن طريقها المساهمة في تكوين راس المال القومي الثابت الذي يندرج من ضمنها الإنفاق على شراء المكنات والآلات والمعدات والاراضي كذلك الإنفاق على البنى التحتية مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والمدارس والمستشفيات وغيرها من المراكز الحيوية الأخرى التي تعمل على المساهمة في مسالة تطوير المرتكزات المادية للنمو الاقتصادي سواء كان مباشرا او غير مباشر، وبهذا يمكن ان نميز بين هذين النوعين من الإنفاق تبعا لدورية حدوثهما اذ نرى ان النفقات الاستهلاكية تمتاز بالدورية والتكرار خلال فترات معينة وتكون ضرورية في عملية سير المرافق العامة، اما بالنسبة للنفقات الاستثمارية فأنها تكون غير ضرورية ويكون الهدف منها هو لزيادة التراكم الرأسمالي للدولة عن طريق تنمية راس المال بشقيه المادي والبشري والذي يدخل ضمن ابرز عناصره الاصول الثابتة ونفقات البحث والتطوير وكذلك البعثات الدراسية ولكن هذا لا يمنع من ان تكون هناك محاولات من قبل القائمين على رسم السياسة المالية من اجل زيادة الإنفاق الاستثماري على اعتباره محور رئيسي في رفع جانب العرض السلعي وتكوين راس المال الثابت. لقد كان لرفع العقوبات الاقتصادية

السياسة الانفاقية واثرها في مكافحة التضخم لا بد من بيان ما جاء في النظريات حول مسالة الطلب والعرض، اذ تعتبر زيادة حجم الطلب الكلي الناجم عن الإنفاق على العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وبالتالي تظهر البوادر التضخمية في مستويات الاسعار الامر الذي يعطي المجال للنظريات الخاصة بالتوازن في عملية تحديد العوامل والضوابط في جهاز الائتمان ومن ثم التحكم في تحركات الاسعار من اجل تحقيق التوازن في السوق. ان النظريات التي ترتبط بعملية التوازن الاقتصادي تشير الى ان الخلل في التوازن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالارتفاع الحاصل في الطلب الكلي الذي يحدث بصورة أكبر من حجم المعروض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل الامر الذي يترتب عليه حدوث التضخم وبهذا يكون التضخم تابعا الى تلك الزيادة الحاصلة في حجم الطلب الكلي (غازي عناية، 2006، ص94). من هنا نرى أن الزيادة في الإنفاق العام سيترتب عليه اتساع في حجم الفجوة بين المعروض الكلي والطلب الكلي، الامر الذي ينجم عنه ظهور الفجوات التضخمية، اما بالنسبة الى النوع الرئيسي الثاني من القروض العامة فيتمثل بالقروض العامة الخارجية وان هذه القروض تختلف عن القروض الداخلية من حيث العبء المالي المترتب على الاقتصاد القومي اذ يبرز هناك مساران (عادل العلي، 2003، ص 183) احدهما يرتبط بخدمة القروض اذ لا يترتب عليه اعباء حقيقية على الاقتصاد القومي وانما تعمل على اعادة توزيع الدخل والثروة بين الافراد والفئات الاجتماعية الأخرى، اما خدمة القروض الخارجية فانه يترتب عليها اعباء حقيقية في الاقتصاد القومي تبعا لالتزاماتها المستحقة عليها للخارج وبهذا فانه يجب تحويل قسم من القوة الشرائية التي تملكها الجماعة الى الخارج وانه يؤدي الى استخدامها من جانب المقرضين الاجانب الى اقتطاع جزء من ثروة الجماعة وهذا سيبثعه انخفاض في الرفاهية الاقتصادية، اما المسار الثاني فانه يتعلق بكون خدمة الدين الخارجي على الرغم من كونها ضرورية لتحقيق ادخار محلي كاف لخدمة القروض الخارجية وتوفر قدر من العملات الاجنبية اللازمة من اجل تحقيق هذه الخدمة، الا انها ترتب عبء على ميزان المدفوعات الخاصة في البلاد النامية والذي يمتاز في اغلب هذه الدول بكونه يعاني من العجز الدائم ومن ثم فان الادخار اللازم لخدمة القروض العامة الاجنبية يجب ان يكون على شكل فائض قابل للتصدير.

لهذين العاملين بلغ (36.95) و(53.2) على التوالي أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي المركب للتضخم خلال هذه الفترة فقد بلغ (2.8%) أما الفترة (2008-2012) فقد شهد الانفاق العام فيها ارتفاعا ولكن بنسب اقل من الفترة السابقة بعد ان ارتفع من (67277196.6) في بداية الفترة ليصل الى (105139575.7) في نهاية الفترة محققا بذلك معدل نمو مركب بلغ (11.8%) بلغ خلاله معدل النمو المركب للأنفاق الاستهلاكي (9.71%) والاستثماري (18.3%) وان هذه الفترة شهدت هي الاخرى انخفاضا في معدلات النمو السنوي اذ حققت معدل نمو سالب في عام 2009 بلغ (-17.37%) على اثر الازمة المالية العالمية وتداعياتها على عوائد الصادرات، اما بالنسبة لمعدل النمو المركب للتضخم فقد شهد هو الاخر انخفاضا بالمقارنة مع الفترة السابقة حيث بلغ (2.8%)، اما بالنسبة الى الفترة الاخيرة (2013 – 2017) حقق الانفاق العام معدل نمو سنوي مركب بلغ (-3.3%) بعد ان حقق في عام 2013 ما قيمته (119127556.2) ليعود وينخفض في السنوات اللاحقة وبصورة تدريجية خلال عامي 2014 و 2015 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (5.82%) و (-26.18%) على التوالي، الا انه ارتفع مجددا ليصل الى (104158183.7) في عام 2017 وبهذا يكون قد شكل معدل نمو سنوي مركب موجب الميل مقداره (0.24%) للأنفاق الاستهلاكي ومعدل نمو سنوي مركب سالب الميل مقداره (11.6%) للأنفاق الاستثماري، اما التضخم فقد حقق معدل نمو سنوي مركب بلغ (1.34%) من خلال ملاحظة نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي المرتفعة مقارنة مع نسبة الانفاق الاستثماري المنخفضة وعلى طول فترة الدراسة فهي بذلك تكون قد رسمت لنا واقع التوجه الحكومي من اجل اشباع الحاجات الاستهلاكية المؤقتة وهذا بدوره سوف يعمل على اهمال الجانب التنموي المتمثل بالأنفاق الاستثماري الذي تمتاز نسبة بالانخفاض على طول فترة الدراسة التي لا تلبى مستوى الطموح الذي نرتجيه من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، من خلال ما تقدم يمكن ان نبين أن الزيادة الحاصلة في الانفاق العام سوف تتبعها مرونة كبيرة في زيادة النفقات الاستهلاكية والتي تؤدي الى حدوث الآثار التضخمية في الاقتصاد العراقي بسبب الضعف الذي يشهده الجهاز الانتاجي في الاستجابة، كما ان ذلك سينعكس على حجم النفقات الاستثمارية حيث ان هيمنة الانفاق الاستهلاكي ستؤدي الى انخفاض معدل النمو للأنفاق الاستثماري وبنسب تفوق الانخفاض الحاصل في معدلات نمو الانفاق الاستهلاكي اثناء انحسار الموارد المالية للدولة.

المفروضة على العراق بعد عام 2003 وما شهده من ارتفاعات هائلة في حجم الايرادات والتوسع في حجم الجهاز الاداري للدولة وانشاء سلم رواتب جديد وبأرقام كبيرة بالمقارنة مع الفترة السابقة وارتباط النفقات بعائدات الصادرات النفطية وبشكل وثيق وعودتها الى السوق النفطية بصورة واضحة وكذلك زيادة ايرادات النقد الاجنبي فضلا عن محاولة تعويض الافراد مما جرى عليهم خلال فترات الظلم والحرمان التي واجهوها خلال عقود الحصار الاقتصادي فان كل ذلك ادى الى ارتفاع حجم النفقات العامة وعلى شقيها الاستثماري والاستهلاكي ساعيا لتعويض الانتهاكات التي طالت البنى التحتية ومن ثم السعي نحو النمو الاقتصادي واعادة بناء ما دمرته الحروب اذ نرى ان هناك فوارق كبيرة في حجم الانفاق العام خلال مدة الدراسة، فعلى اثر الزيادة التي شهدتها منظومة الرواتب واجور العاملين ارتفع حجم الانفاق العام من (4901961.8) في عام 2003 الى (104158183.7) في عام 2017 مسجلا معدل نمو مركب مقداره (24.38%) بلغ فيه معدل النمو المركب للأنفاق الاستثماري (24.65%) بعد ان كان يبلغ في عام 2003 ما مقداره (3631159.2) ليرتفع الى (79508071.5) في عام 2017 اما بالنسبة الى النفقات الاستثمارية فقد ارتفعت من (1270802.6) في عام 2003 الى (24650112.2) في عام 2017 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (23.57%) وهو بذلك يشكل نسبة من حجم الانفاق العام لا تحقق حجم الاحتياجات الكبيرة من حجم الاستثمار في البنى التحتية ومختلف القطاعات الانتاجية وهي بالنتيجة تكون غير قادرة على النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، الامر الذي يعد ركيزة اساسية لزيادة حدة الضغوط التضخمية وهذا بالفعل ما شهدته تلك الفترة، حيث بلغ معدل النمو المركب للتضخم ما قيمته (11.31%) بعد ان ارتفع من (181301.7) في عام 2003 ليصل الى (813541.44) في عام 2017. اما خلال الفترة 2003 – 2007 فقد شكل الانفاق العام معدل نمو سنوي مركب مقداره (68.28%) بعد ان شهد ارتفاعا ليصل الى (39308348.5) في عام 2007 كان خلال هذه الفترة معدل النمو المركب للأنفاق الاستهلاكي موجب الميل بلغ (73.25%) اما الانفاق الاستثماري فبلغ (50.89%) الا ان معدل نمو الانفاق العام شهد انخفاضا مقداره (-2.18%) في عام 2005 على اثر الصدمات في اسعار النفط فضلا عن الاختلال في الانتاج النفطي ومشكلة اختناقات الانتاج في العديد من القطاعات بفعل افرازات الاوضاع الامنية خلال عامي 2005 – 2006، اما معدل نمو التضخم فقد شهد ارتفاعا كبيرا بفعل هذه الاختناقات والصدمات محققا معدل نمو سنوي مرتفع

جدول رقم (1) مؤشري الانفاق العام والتضخم النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017).

الانفاق الاستثماري	الانفاق الاستهلاكي	معدل نموه	الانفاق العام	معدل نموه	التضخم النقدي	السنة
1270802.6	3631159.2	-----	4901961.8	-----	181301.7	2003
17912480.1	13608947.3	543	31521427.4	26.9	230184.1	2004
16147752.1	14683390.5	(2.18)	30831142.6	36.95	315259.01	2005
6027680.2	32778999.1	25.8	38806679.3	53.2	483074.4	2006
6588512.3	32719836.2	1.29	39308348.5	30.8	632029.8	2007
14976015.5	52301181.1	71.1	67277196.6	2.66	648891.2	2008
9648658.5	45941062.5	(17.37)	55589721.1	(2.8)	630713.1	2009
15553341.3	54580860.4	26.16	70134201.8	2.4	646480.9	2010
17832112.8	60925553.4	12.29	78757666.3	6.7	690248.7	2011
29350951.9	75788623.7	33.49	105139575.7	4.99	724723.8	2012
40380749.9	78746806.3	13.3	119127556.2	6.4	771106.12	2013
35450452.5	76741672.6	(5.82)	112192125.1	1.6	783443.8	2014
27431819.1	55381792.2	(26.18)	82813611.3	1.4	794412.01	2015
24431819.1	59702432.5	1.95	84134251.6	0.4	797589.65	2016
24650112.2	79508071.5	23.79	104158183.7	2.01	813541.44	2017
% 50.89	% 73.25		% 68.28		% 36.64	2003-2007
% 18.31	% 9.71		% 11.8		% 2.8	2008-2012
% (11.6)	% 0.24		% (3.3)		% 1.34	2013-2017
% 23.57	% 24.65		% 24.38		% 11.31	2003-2017

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الإحصائية السنوية، نشرات متفرقة. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية للبنك المركزي، سنوات مختلفة.

ثانياً:- قياس مؤشر الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) واثره على التضخم عبر النموذج القياسي

يتكون النموذج من معادلة واحدة يقدر على أساسها تأثير الانفاق (الاستهلاكي والاستثماري) على التضخم وكما يأتي:

$$Y = f(X1, X2)$$

$$Y = bo + b1 X1 - b2 X2 + ui$$

ب- اختبار (ADF) لمتغيرات الانفاق والتضخم
1. اختبار (ADF) لمتغير الإنفاق (الاستهلاكي والاستثماري) في العراق للمدة (2003-2017):
عند إجراء اختبار ديكي - فولر الموسع لكل من الانفاق الاستثماري والاستهلاكي اتضح من خلال الجدول (2) أن السلسلة الزمنية غير مستقرة بالمستوى الذي تبين أن السلسلة الزمنية تعاني من وجود جذر وحدة، ويتضح أن السلسلة الزمنية مستقرة بالفروق الأولى عند مستوى معنوية (1% ، 5% ، 10%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة هي اكبر من (t) الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1% ، 5% ، 10%) وهذا يعني أن السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة، وبذلك يتم رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

أ- صياغة وتوصيف النموذج

بعد أن تناولنا دراسة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري واثره على التضخم من الجانب النظري. نتناول الان التحليل الاحصائي والاقتصادي باستعمال الأساليب الإحصائية لمعرفة مدى التأثير الذي يتركه الانفاق (الاستهلاكي والاستثماري) على التضخم. فقد تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد من قبل الباحثين للوقوف على التأثير الذي يتركه الانفاق الاستهلاكي والاستثماري (المتغير المستقل) الذي يؤثر على التضخم (المتغير التابع). والمتغيرات هي:

الجدول (1) الرموز الخاصة بالنموذج القياسي ومعانيها الاقتصادية.

الرموز	المعنى الاقتصادي
X1	الانفاق الاستهلاكي
X2	الانفاق الاستثماري
Y	التضخم
bo , b1	معاملات الدالة
Ui	المتغير العشوائي

المصدر: من عمل الباحثين.

الجدول (2) نتائج اختبار ديكي فولر لبيانات السلسلة الزمنية لمتغير الانفاق الاستثمائي والاستهلاكي.

المتغيرات	قيمة t المحسوبة (المستوى)	القيم الجدولية لـ (t) عند سكون السلسلة		قيمة t المحسوبة (الفرق الأول)	درجة السكون
		1% IeveI	5% IeveI		
X1	-0.595	1% IeveI	-2.7549	-3.80311	I(1)
		5% IeveI	-1.9709		
		10% IeveI	-1.6036		
X2		1% IeveI	-2.7549	-3.0617	I(1)
		5% IeveI	-1.9709		
		10% IeveI	-1.6036		

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.7).

الزمنية مستقره بالمستوى عند مستوى معنوية (1%) و 5% و 10% وذلك لان قيمة (t) المحسوبة هي أكبر من (t) الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1% ، 5% ، 10%) وهذا يعني أن السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة، وبذلك يتم رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

2. اختبار ADF لمتغير التضخم في العراق للمدة (2003-2017).

عند إجراء اختبار ديكي – فولر الموسع اتضح من خلال الجدول (3) أن السلسلة الزمنية لمتغير التضخم مستقرة بالمستوى والتي تبين أن السلسلة الزمنية لا تعاني من وجود جذر وحدة، ويتضح أن السلسلة

الجدول (3) نتائج اختبار ديكي فولر لبيانات السلسلة الزمنية لمتغير التضخم.

المتغيرات	قيمة t المحسوبة (المستوى)	القيم الجدولية لـ (t) عند سكون السلسلة		قيمة t المحسوبة (الفرق الأول)	درجة السكون
		1% IeveI	5% IeveI		
Y	-5.4263	1% IeveI	-4.1219		I(1)
		5% IeveI	-3.1449		
		10% IeveI	-2.7137		

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.7).

و 5%)، ويظهر اختبار (دربن والسن) عدم وجود مشاكل ارتباط ذاتي. وقد أثبتت الاختبارات الإحصائية معنوية المعلمة (X1) وعدم معنوية المعلمة (X2) من خلال اختبار (t)، والسبب يعود الى ضعف الانفاق الاستثماري في التقليل من معدلات التضخم في العراق لان العراق يعد دولة ريعية بامتياز فضلا عن البيئة الامنية والسياسية المتمثلة بوجود داعش الارهابي والفساد المالي والادري فضلا عن سياسة الباب المفتوح التي اضعفت وساهمة في تدني الانتاج الحقيقي للقطاعات الزراعية والصناعية. كما ترتبط المشكلة في العراق بشكل الموازنة بعد عام 2003 حيث اكدت على جانب العدالة في التوزيع على حساب الكفاية الانتاجية مما ادت الى زيادة كبيرة في الانفاق الاستهلاكي من خلال زيادة عدد الموظفين والمتقاعدين وكانت هذه الزيادة على حساب الانفاق الاستثماري على الرغم من تخصيص نسبة معينة للأنفاء الاستثماري في الموازنة العامة الا ان نسبة التنفيذ كانت متدنية جداً.

ج- أثر الإنفاق الاستهلاكي والاستثمائي على التضخم.

يتضح من خلال جدول (4) تأثير الانفاق الاستهلاكي (X1) والاستثمائي (X2) في العراق على معدل التضخم (Y)، يتبين من خلال المعادلة الخطية أن هناك علاقة طردية بين الانفاق الاستهلاكي (X1) ومعدل التضخم (Y) اي كلما زاد الانفاق الاستهلاكي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة المعدلات التضخمية بمقدار (0.009)، وهناك علاقة عكسية بين الانفاق والاستثمائي (X2) ومعدل التضخم (Y) اي كلما زاد الانفاق الاستهلاكي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض المعدلات التضخمية بمقدار (0.003) وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية. كما تُظهر نتائج الاختبارات الإحصائية أن قيمة (R²) وبالبالغة (87%) من التغيرات في معدل التضخم تعزى إلى الانفاق الاستهلاكي والاستثمائي (13%) يمثل تغيرات أخرى لم تظهر في النموذج. اما فيما يخص قيمة (F) المحسوبة وبالبالغة (41.77) فتشير إلى معنوية المعادلة ككل عند مستوى معنوية (1%)

جدول (4) اثر الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في العراق للمدة (2003-2017).

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 01/01/08 Time: 08:42				
Sample: 2003 2017				
Included observations: 15				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	4.854176	47853.82	232290.9	C
0.0000	6.694722	0.001362	0.009119	X1
0.2492	-1.211044	0.003049	-0.003693	X2
609533.3	Mean dependent var		0.874416	R-squared
210619.0	S.D. dependent var		0.853485	Adjusted R-squared
25.60972	Akaike info criterion		80619.28	S.E. of regression
25.75133	Schwarz criterion		7.80E+10	Sum squared resid
25.60821	Hannan-Quinn criter.		-189.0729	Log likelihood
1.484650	Durbin-Watson stat		41.77662	F-statistic
			0.000004	Prob(F-statistic)

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.7).

الاستنتاجات :-

الرئيسية للمالية العامة وخصوصا في الدول النامية وهذه الزيادات تؤدي الى ظهور فجوات تضخمية. 6- يتضح من خلال الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين الانفاق الاستثماري (X2) ومعدل التضخم (Y) في العراق، اي كلما زاد الانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض المعدلات التضخمية. وهذا يتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية. 7- يتضح من خلال الدراسة ان نسبة الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة يعد ضئيلا جدا بالمقارنة مع النفقات الأخرى.

التوصيات :-

1- ضرورة إتباع سياسة مالية توسعية خلال فترات الكساد، واتباع سياسة مالية انكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي. 2- العمل على محاولة التعدد في مصادر الدخل لتمويل الموازنة العامة بالإيرادات المختلفة من خلال تمويل النفاق الاستثماري للعمل على تطوير الصادرات غير النفطية. 3- ترشيد النفقات العامة وخصوصا الاستهلاكية منها والاعتماد بمبدأ الانفاق للأسباب الملحة ذلك بهدف عدم ظهور بواذر التضخمية. 4- ضرورة الزيادة في الانفاق الاستثماري وذلك لان الانفاق الاستثماري يؤدي الى زيادة إيرادات الدولة على المدى الطويل وكذلك يعمل على التعدد في مصادر التمويل للموازنة العامة.

1- ان السياسة الإنفاقية تعد اداة او وسيلة فعالة يمكن عن طريقها علاج الازمات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال تأثيراتها المباشرة ودورها الفعال في عملية التحكم بالظواهر التضخمية او الانكماشية وذلك من اجل التوصل لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، حيث انها في حالات التضخم فان من الضروري التقليل من حجم الانفاق الحكومي وذلك لغرض تحقيق او توليد فائض في الميزانية، وان هذا الفائض يتبع حجم الفجوة التضخمية التي نهدف الى علاجها. 2- ان زيادة الإيرادات بعد عام 2003 وما تبعه من توسع في حجم الجهاز الإداري للدولة وانشاء سلم رواتب جديد وأرقام كبيرة وارتباط النفقات بعائدات الصادرات النفطية وكذلك زيادة إيرادات النقد الأجنبي ادى الى ارتفاع حجم الانفاق العام (الاستثماري والاستهلاكي) ساعيا نحو النمو الاقتصادي واعادة بناء ما دمرته الحروب. 3- يتبين من خلال المعادلة الخطية أن هناك علاقة طردية بين الانفاق الاستهلاكي (X1) ومعدل التضخم (Y) اي كلما زاد الانفاق الاستهلاكي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة المعدلات التضخمية بمقدار (0.009). 4- ان نسبة 90% من الانفاق الحكومي في العراق هو حصيلية بيع النفط اي من خلال مصدر تمويلي واحد والذي يعد مصدر الثروة في العراق. 5- تعد ظاهرة ازدياد النفقات العامة بشكل عام والانفاق الاستهلاكي بشكل خاص من السمات

[16] مرسى السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، 2002.

[17] علي جوادى، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتصاديات الضريبية والانفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

[18] د. سنوسي علي، أثر الانفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012) دراسة قياسية، مجلة الحقيقة، العدد 37، جامعة المسلية، الجزائر، 2016.

[19] سعيد عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مكتبة دار الجامعة، الاسكندرية، 2003.

[20] د. خالد شحادة خطيب و د. احمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الاردن، 2008.

[21] غازي عناية، التضخم المالي، دار الجيل للنشر، بيروت، 2006.

[22] توماس ماير واخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، الرياض، 2002.

[23] سعيد هتات، دراسة اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر، جامعة قاصدي، ورقلة، 2006.

[24] السيد عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

[25] نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 1984.

[26] احمد الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

[27] عادل العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2003.

[28] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى 2009م.

[29] نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1979.

[30] ج. هولتن ولسن، الاقتصاد الجزئي – المفاهيم والتطبيقات، ترجمة: كامل سلمان العاني، دار المريخ، الرياض.

[31] مايكل إبدجمان، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.

[32] مصطفى رشدي شبحه، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة للطبع والنشر، القاهرة، 1985.

5- العمل على تخفيض حجم النفقات التشغيلية في رسم الموازنة العامة وخصوصا ما يتعلق بحجم الرواتب العالية والامتيازات للمناصب الخاصة والنفقات غير الضرورية.

المصادر :-

[1] د. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد- نظم- نظريات – سياسات – مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر للطباعة والنشر، 1999.

[2] وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الاولى، دار الفانس للطباعة والنشر، الاردن، 2011.

[3] سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الاولى، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982.

[4] عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.

[5] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الطبعة الاولى، دار الجامعة للطباعة، 1988.

[6] سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 1999.

[7] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988.

[8] ج. اكلي، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة د. عطية مهدي سلمان، الجزء الاول، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، 1984.

[9] رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.

[10] علي نبع صايل، مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-2000) والسبل المقترحة لمعالجتها، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، 2004.

[11] جيمس جوارتيني وربيتشارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ، الرياض، 1988.

[12] عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، منشورات دار الجامعة، دمشق 1987.

[13] عبد المجيد رشيد التكريتي، السياسة المالية وأثرها على الاسعار في العراق، تنمية الافدين، العدد 18، المجلد 8، تموز 1986.

[14] عبد الفتاح عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، 1990.

[15] مجدي شهاب، اصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.